

قرارات

اللائحة الأساسية

للمستشفيات والوحدات الطبية الملحقه بالمجالس المحلية

مادة ١ - تطبق أحكام هذه اللائحة على المستشفيات والوحدات الطبية التابعة للحكم المحلى والوارد بيانها فى هذه اللائحة وذلك فيما لا يتعارض مع القرار الجمهورى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٢ باختصاصات وتنظيم وزارة الصحة والقرارات الوزارية المنفذة له .

الباب الأول

فى شأن المستشفيات

الفصل الأول

تشكيل مجلس إدارة المستشفى وسلطات ومسئوليات المجلس ومدير المستشفى

تشكيل مجلس إدارة المستشفى :

مادة ٢ - يشكل مجلس إدارة المستشفى بقرار من المحافظ المختص ويكون عدد أعضائه من تسعة إلى أحد عشر عضوا حسب حجم المستشفى .

(١) تشكيل المجلس :

يكون تشكيل المجلس على الوجه الآتى :

- مدير المستشفى ، رئيسا .

- عضو عن المتقنين يختاره المجلس المحلى المختص .

- عضو من لجنة الاتحاد الاشتراكي العربى التى يقع فى نطاقها المستشفى تختاره اللجنة .

- عضوين من المهتمين بالخدمات العامة وشئون المستشفيات يختارهما المحافظ .

- من ٢ إلى ٤ من العاملين بالمستشفى ومن رؤساء الأقسام الفنية يرشحهم مدير الصحة المختص بعد أخذ رأى مدير المستشفى .

- رئيس قسم الصيدلة بالمستشفى .

- رئيس التمريض بالمستشفى .

- مسئول الشؤون المالية والإدارية بالمستشفى .

ويكون للمجلس أمين سر يعينه المجلس .

قرار وزير الصحة ووزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية

رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٧٥

بتعديل أحكام اللائحة الأساسية للمستشفيات
والوحدات الطبية التابعة للمجالس المحلية

وزير الصحة

ووزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى ؛
وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى شأن تنظيم المستشفيات والوحدات الملحقه بالمجالس المحلية ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ باختصاصات وتنظيم وزارة الصحة والقرارات المنفذة له ؛

وعلى قرارات وزيرى الصحة والإدارة المحلية أرقام ٦٨٩ ، ٦٩٨ لسنة ١٩٦٥ و ١٧ و ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٦٧ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٣٢٣ و ٣٢٤ لسنة ١٩٧٠ و ٢١٤ لسنة ١٩٧١ المنفذة لأحكام القرار الجمهورى رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر ؛

قرر :

مادة ١ - العمل باللائحة الأساسية المرفقة فى شأن المستشفيات والوحدات الطبية الملحقه بالمجالس المحلية والوارد بيانها فى هذه اللائحة .

مادة ٢ - إلغاء كافة القرارات الوزارية السابقة على صدور هذه اللائحة وما يخالفها من أحكام .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

نحر راقى ٢٣ رمضان سنة ١٣٩٥ (٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٥)

وزير الدولة للحكم المحلى

والتنظيمات الشعبية

وزير الصحة

محمد حامد محمود

دكتور : فؤاد محيى الدين

ويتولى رئيس المجلس إدارة الجلسات وفي حالة غيابه يحل محله أقدم رؤساء الأقسام .

وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين إذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس وتعتبر قرارات المجلس نافذة من تاريخ صدورها وتبلغ القرارات إلى مديرية الشؤون الصحية خلال أربعة أيام على الأكثر من هذا التاريخ . ولمدير الصحة أن يعترض على القرارات التي تكون مخالفة للوائح واللوائح المالية والإدارية وعليه في هذه الحالة مراجعة المجلس لتدارك هذه المخالفة خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره .

مادة ٤ - سلطات ومسئوليات مجلس الإدارة :

يمارس مجلس الإدارة السلطات والمسئوليات اللازمة للإشراف على إدارة المستشفى في إطار السياسة والخططة العامة لوزارة الصحة وله في سبيل ذلك ما يلي :

(١) الإشراف على الخدمات التي تؤديها المستشفى وعلى حسن سيرها واعتماد الوسائل التي تساعد على زيادة كفاءة الخدمات بها ورفع مستوى هذه الخدمات .

(٢) أفراد التنظيم الداخلي للمستشفى وعلى نظام العمل به .

(٣) الإشراف على مدارس هيئات التمريض الملحقة بالمستشفى .

(٤) الموافقة على المقاييس السنوية للأدوية والمستلزمات الطبية والمعدات والمهمات والأغذية وغيرها مما يلزم لقيام المستشفى بواجباتها .

(٥) الإشراف على تنفيذ الميزانية .

(٦) تنظيم قيام المستشفى بتقديم خدمات علاجية بأجر للوظفين طبقاً للقواعد العامة للأئحة بالباب الثاني ، والإشراف على تنفيذ البرامج اللازمة لذلك .

(٧) تنظيم للصرف من صندوق تحسين الخدمة بالمستشفى والإشراف عليه طبقاً للقواعد الواردة بهذه اللائحة .

(٨) التعاقد عند الضرورة مع الأطباء من غير العاملين بالمستشفى للعمل بها .

(٩) عقد الاتفاقات مع الهيئات والمؤسسات والشركات وغيرها في شأن قيام المستشفى بعلاج العاملين بهذه الجهات بمقابل على أساس القواعد المقررة بهذه اللائحة .

(١٠) عقد الاتفاقيات والبروتوكولات لتبادل الخبرات الفنية مع الجهات العلمية الخارجية طبقاً للقواعد التي تضعها وزارة الصحة في هذا الشأن .

(١١) دراسة التقارير المقدمة من مدير المستشفى واتخاذ قرارات بشأنها ومتابعة نشاط المستشفى ومركزها المالي .

(ب) لجان المجلس :

يشكل المجلس من بين أعضائه لجتين دائمتين إحداهما للشؤون الفنية وتضم أيضاً جميع رؤساء الأقسام الفنية بالمستشفى والأخرى لشؤون الإدارة وتضم جميع المسؤولين عن الأعمال المالية والإدارية والمخزنية والخدمات الفندقية بالمستشفى .

وللمجلس أن يشكل لجاناً أخرى من بين أعضائه ومن غيرهم من المختصين حسب حاجة العمل على أن يضع المجلس اللوائح المنظمة لأعمال هذه اللجان .

ويجوز صرف بدل حضور جلسات من صندوق تحسين الخدمة بالمستشفى لأعضاء المجلس من غير العاملين بالمستشفى بواقع جنيه واحد عن كل جلسة وبحد أقصى قدره ٥٠ جنيهاً في السنة . . وذلك بقرار من المحافظ المختص .

مادة ٣ - اجتماعات مجلس الإدارة :

يجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل شهر بناء على دعوة رئيسية ، وترسل الدعوة لحضور الاجتماع قبل الموعد المحدد بثلاثة أيام على الأقل مرفقاً بها جدول الأعمال والمذكرات المعدة عن الموضوعات المعروضة على المجلس ولرئيس المجلس عند الضرورة دعوته للاعتماد دون التقييد بالمواعيد والإجراءات الواردة بالفقرة السابقة .

ويدعى المجلس للاعتماد إذا تقدم نصف عدد الأعضاء بطلب انعقاده هل أن يرفق بالطلب الأسباب الداعية لذلك ، ولا يعرض في هذا الاجتماع إلا الموضوعات التي دعى المجلس من أجلها .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء بشرط أن يكون من بينهم عضو واحد على الأقل من غير العاملين بالمستشفى وإذا لم يتكامل العدد القانوني تولى رئيس المجلس أو من ينوب عنه تحديد موعد الجلسة التالية خلال أسبوعين ويكون انعقادها صحيحاً إذا كان عدد الحاضرين فيها من الأعضاء .

وتدون محاضر الجلسات في سجل خاص ويبين في محضر كل جلسة تاريخ الاجتماع وموعد بدء الجلسة وانتهائها وأسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والمتخلفين وبيان المسائل التي عرضت والقرارات التي اتخذت في شأنها .

ولصاحب الرأي المخالف الحق في إثبات رأيه في المحضر وتوقع هذه المحاضر من رئيس المجلس ومن أمين السر .

ويجوز للمجلس أن يدعو عاملاً وأكثر من العاملين بالمستشفى أو أى شخص من أهل الخبرة لحضور جلساته للدلاء برأيه في موضوع معروض على المجلس ولا يكون لأى فرد من هؤلاء صوت معدود في إصدار القرارات .

الفصل الثاني

القواعد العامة لتنظيم العلاج الإقتصادي

(العلاج بأجر رمزي)

بالأقسام الداخلية والعيادات الخارجية

بالمستشفيات والوحدات الطبية

مادة ٦ - يخصص مجلس إدارة كل مستشفى للعلاج الإقتصادي بالأقسام الداخلية عددا مناسباً من الأسرة لا يتجاوز ٢٠٪ من جملة أسرة المستشفى ويمكن أن يكون به درجات أولى وثانية وثالثة مخفضة .

كما يخصص مجلس الإدارة فترة زمنية محددة يوميا للعلاج بأقسام العيادة الخارجية بحيث لا تتعارض مع الوقت المخصص للعلاج المجاني .

مادة ٧ - تتقاضى المستشفيات عدا مستشفيات الصدر ودور الاستشفاء النفسى بغواصم المحافظات والمراكز الأجرور والرسوم الرمزية الميينة بالمنح رقم (٣) المرفق بهذه اللائحة نظير الخدمات الطبية التي يؤديها العلاج الإقتصادي بالأقسام الداخلية والعيادات الخارجية .

مادة ٨ - إستثناء من أحكام المادة السابقة يجوز لمجلس إدارة المستشفى على ضوء الظروف البيئية والاجتماعية بمنطقة المستشفى اقتراح الأخذ بنظام العلاج بأجر شامل بالأسرة المخصصة للعلاج الإقتصادي بالأقسام الداخلية بالمستشفى على أن يصدر بذلك قرار من المحافظ المختص بناء على إقتراح مديرية الشؤون الصحية . . ويكون نظام العلاج بأجر شامل في هذه الحالة على النحو التالي :

الدرجة	سليم	جيب
الدرجة الأولى	٢	٠
الدرجة الثانية	١	٥٠٠
الدرجة الثانية المخفضة	١	٠

وتشمل هذه الأجرور الإقامة والخدمة وجميع أنواع النحوص والعلاج الطبي والجراحي والدواء وغير ذلك من احتياجات العلاج .

مادة ٩ - تتقاضى مستشفيات وحدات الأمراض الصدرية ودور الاستشفاء النفسى بالمحافظات الأجرور والرسوم الرمزية الميينة بالمنح رقم (٤) بهذه اللائحة نظير الخدمات الطبية المخصصة للعلاج الإقتصادي بمستشفيات ومستوصفات الصدر ووحدات الفحص الجموعى بالأشعة ودور الاستشفاء النفسى .

مادة ١٠ - يجوز بناء على إقتراح مجلس إدارة المستشفى بقرار من المحافظ المختص زيادة بعض أو كل من الأجرور أو الرسوم المحددة بالمواد السابقة (مواد ٧ و ٨ و ٩) بنسبة لا تتجاوز ٢٥٪ أو تخفيضها في حدود نفس النسبة وذلك عند التعاقد مع الشركات والهيئات والجهات الأخرى لعلاج العاملين بها أو مراعاة ظروف المنطقة التي تخدمها المستشفى .

(١٢) أعداد تقرير دورى عن نشاط المستشفى ومركزها المائى كل ثلاثة شهور يقدم إلى مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة .

(١٣) يمارس مجلس الإدارة بالنسبة لأعمال المخازن والمشتريات وشئون الميزانية وأعمال الحسابات السلطات المنصوص عليها في الملحق رقم (١)

مادة ٥ - سلطات ومسئوليات مدير المستشفى :

يعتبر مدير المستشفى هو المسئول الأول عن حسن سير العمل بالمستشفى وعن مستوى الخدمات الصحية والعلاجية التي تقدمها وهو الرئيس المباشر لجميع العاملين بها والممثل للمستشفى مع الغير .

ويجوز أن يكون للمستشفى وكيل يعاون مدير المستشفى يصدر بتعيينه بقرار من مدير الصحة المختصة وفي هذه الحالة يجب أن يكون عضواً بالمجلس .

ويتولى مدير المستشفى على الأخص ما يأتى :

(١) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

(٢) الإشراف على إدارة مدارس التمرىض وغيرها من المدارس الملحقة بالمستشفى وتقديم تقارير عن أعمالها للجهات المختصة .

(٣) إعداد المقاييس السنوية للأدوية والمعدات والمهمات والأغذية وغيرها مما يلزم لقيام المستشفى بواجباتها مع مراعاة التطورات الحديثة في هذا المجال ثم عرضها على مجلس الإدارة لوافقها عليها .

(٤) مع عدم الإخلال بما جاء بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى والقانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، يختص مدير المستشفى بما يلى :

(أ) حق تعيين العمال المؤقتين عند الضرورة .

(ب) إقتراح منح المكافآت التشجيعية للعاملين وعرضها على مجلس إدارة المستشفى لاقرارها .

(ج) منح أجر إضافى للعاملين الذين يكلفون بأعمال في غير أوقات العمل الرسمية في حدود ما تسمح به الميزانية بمحد أقصى ٣٠٪ من المرتب .

(د) إقتراح التنظيم الداخلى للمستشفى ونظام العمل به وعرضه على مجلس الإدارة لوافقها عليه .

(٦) يقدم تقريراً شهرياً إلى مجلس الإدارة عن نشاط المستشفى والخدمات التي قام بها .

(٧) يمارس مدير المستشفى بالنسبة لأعمال المخازن والمشتريات وشئون الميزانية وأعمال الحسابات السلطات المنصوص عليها في الملحق رقم (٢) .

علاج كل منهم أو يشارك في رعايتهم وأنواع المحلول والعلاجات الطبية أو الجراحية التي أجريت لهم . وبحيث تكون مكافأة مدير المستشفى نظير الأعباء الإدارية لتحسين الخدمة بها بما لا يقل عن ١٥ جنيها ولا يتجاوز ٣٠ جنيها في الشهر .

(٢) تحديد أولويات الصرف من النسبة المخصصة لتحسين الخدمة بالمستشفى ويشمل تحسين الخدمة المجالات الآتية :

(أ) استكمال الاحتياجات العاجلة مثل الأدوية وأقلام الأشعة وإصلاح وصيانة الأجهزة الطبية والمرافق العامة بالمستشفى .

(ب) تحسين التغذية والمفروشات والأثاثات .

(ج) منح المكافآت والحوافز للعاملين بالمستشفى .. بما لا يزيد عن ٢٥ ٪ من حصة الصندوق .

(د) تعيين العمال المؤقتين اللازمين للأعمال العاجلة .

ويجب أن يتفق على البندين (أ) و (ب) ما لا يقل عن ٣٠ ٪ من حصة الصندوق .

الباب الثاني

في شأن المستشفيات القروية

مادة ١٤ - تطور المجموعات الصحية الريفية التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصحة إلى مستشفيات قروية وذلك بعد أخذ رأى المحافظ المختص .

مادة ١٥ - يدير المستشفى القروي طبيب سبق له العمل بالخدمات الصحية بالريف مدة لا تقل عن سنتين وحاصل على مؤهل عال في الجراحة ويعاونه عدد كاف من الأطباء والفنيين اللازمين لأداء الخدمات الوقائية والعلاجية بمنطقة المستشفى .

مادة ١٦ - يعتبر مدير المستشفى هو المسؤول الأول عن حسن سير العمل وتنفيذ البرامج الوقائية والعلاجية بمنطقة المستشفى وله في سبيل ذلك توزيع الأعمال على الفريق الطبي المعاون له وتكليفهم بما يرى من أعمال وهو الرئيس المباشر لجميع العاملين بالمستشفى وهو الذي يمثلها مع الغير .

مادة ١٧ - يشكل مجلس إدارة لمستشفى القروي بقرار من المحافظ وبناء على اقتراح مدير عام الشؤون الصحية بالمحافظة على الوجهة الآتية :

- مدير المستشفى ، رئيسا .
- عضوان يرشحهما المجلس المحلي (عن المتفرجين) .
- عضوان من لجنة الاتحاد الاشتراكي ترشحهما اللجنة .
- أقدم الأطباء .
- طبيب الأسنان .
- الصيدلى .
- رئيسة هيئة التمريض .

الفصل الثالث

القواعد العامة لإنشاء صناديق تحسين الخدمة

ومواردها وقواعد الصرف منها

مادة ١١ - تتكون موارد صندوق تحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات الطبية المطبق عليها القرار الجمهورى رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ مالى :

(١) الأجرور التي تحصلها المستشفى أو الوحدة نظير تقديمها خدمات علاجية بأجر وفقا للنظم المبينة بهذه اللائحة .

(٢) مقابل الزيارة للمرضى .

(٣) رسوم عبوات الأدوية التي تصرف بالعبادات الخارجية بالمستشفيات والوحدات المشار إليها .

(٤) التبرعات والهبات والوصايا .

(٥) أية موارد أخرى يصدر بها قرار من المحافظ المختص .

مادة ١٢ - توزع حصة صناديق تحسين الخدمة بالمستشفيات والوحدات المطبق عليها أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ (بعد استعاضة الثمن الفعلى للأدوية وأقلام الأشعة لأقسام العلاج الاقتصادى وثمان عبوات الدواء للمستشفى) وذلك على النحو التالى :

(١) بالنسبة لجميع المستشفيات - عدا مستشفيات الصدر ودور الاستشفاء النفسى :

٣٠ ٪ للأطباء والاختصاصيين المشتركين فى العلاج الاقتصادى .

١٠ ٪ لباقي العاملين المشتركين فى تنفيذ العلاج الاقتصادى .

١٠ ٪ لتحسين الخدمة بديرية الشؤون الصحية وفقا للقواعد التي تصدر بقرار من المحافظ المختص .

٥٠ ٪ لتحسين الخدمة بالمستشفى أو الوحدة .

(ب) بالنسبة لمستشفيات ووحدات الصدر ودور الاستشفاء النفسى :

٢٠ ٪ للأطباء والعاملين فى تنفيذ العلاج الاقتصادى .

٢٠ ٪ لتحسين الخدمة بديرية الشؤون الصحية وفقا للقواعد التي تصدر بقرار من المحافظ المختص .

٧٠ ٪ لتحسين الخدمة بالمستشفى أو الوحدة .

مادة ١٣ - يتولى مجلس إدارة كل مستشفى تنظيم الصرف من حصة صندوق تحسين الخدمة فى حدود النسبة الموضحة بالفقرة الأولى من المادة السابقة طبقا للقواعد الأساسية التالية :

(١) أن يكون تحديد نصيب كل من مدير المستشفى والأطباء والاختصاصيين وباقي العاملين المشتركين فى العلاج الاقتصادى على أساس ما يبذله كل منهم من جهد مع الأخذ فى الاعتبار مراتبهم الأصلية وإعداد المرضى الذين يباشر

مادة ٢٦ - مخصص مجلس إدارة المستشفى القروي عددا مناسباً من الأسرة ٢٠٪ من جملة أسرة المستشفى للعلاج الاقتصادي بأجور رمزية .

مادة ٢٧ - تتقاضى المستشفى نظير الخدمات العلاجية في أسرة العلاج الاقتصادي الأجور الرمزية التالية :

(أ) تممانية جنيهات ، كأجر شامل عن العملية المتوسطة .

(ب) جنينين ، كأجر شامل عن العملية الصغرى .

(ج) أربعين قرشاً ، يوماً للعلاج الباطني بمد أقصى ثمانية جنيهات على أن يستكمل المريض علاجه بعد ذلك بالمجان وتشمل حسنة الأجور الإقامة والخدمة والفحوص والعلاج الطبي أو الجراحى والدواء وغير ذلك من احتياجات العلاج .

مادة ٢٨ - تحصل ثلاث قروش نظير الكشف بالعيادة الخارجية ويعفى من هذه المبالغ الغائب التالية :

(أ) أسر الشهداء ، أسر المجندين ، تلاميذ المدارس المحولون من مدارسهم الحسومات والأطفال المقيدون في سجلات رعاية الأمومة والطفولة والمستعدون لعمليات الفحص الشامل والمسح الصحى ، التحصينات المختلفة ، مرضى الدرن ، مرضى السكر ، المترددون لعلاج الأمراض المتوطنة ، المترددات لتنظيم النسل ، حالات الاسعاف) .
وتخصص كل هذه الحصيلة لصندوق تحسين الخدمة .

مادة ٢٩ - تتكون موارد صندوق تحسين الخدمة مما يأتى :

(أ) المبالغ المقررة نظير العلاج الداخلى والاقتصادى والتردد على العيادات الخارجية .

(ب) التبرعات والهبات التى يقبلها مجلس الإدارة .

(ج) أى موارد أخرى يصدر بها قرار من المحافظ .

مادة ٣٠ - يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه من يكون له حق التوقيع على الشيكات توقيعاً ثانياً أما التوقيع الأول فيكون لرئيس المجلس .

مادة ٣١ - يصرح لمدير المستشفى بالكشف على المرضى بالمنازل بعد مواعيد العمل الرسمية ويتقاضى نظير ذلك مقابل انتقال قدره خمسون قرشاً .

مادة ٣٢ - يكون الاتفاق من صندوق تحسين الخدمة على الوجه التالى :

(أ) توزع حصيلة العلاج الاقتصادى بالقسم الداخلى على النحو الآتى :

٤٠٪ للطبيب المعالج .

٢٠٪ للأطباء المساعدين .

٤٠٪ لتحسين الخدمة بالمستشفى .

(ب) تخصص حصيلة التردد على العيادة الخارجية لتحسين الخدمة بالمستشفى .

- اثنان من العاملين بالمستشفى القروي يرشحهما مدير المستشفى ويكون للمجلس أمين سر يعينه المجلس .

- ويشكل المجلس من بين أعضائه الفنيين لجنة الشؤون الفنية .

- ويكون للمجلس أمين سر يعينه المجلس .

مادة ١٨ - يتبع في شأن اجتماعات مجلس الإدارة الأحكام الواردة في المادة الثالثة .

مادة ١٩ - يتبع في شأن سلطات ومسئوليات مجلس الإدارة ما هو وارد بالمادة الرابعة وذلك في مجالات نشاط المستشفى القروي .

مادة ٢٠ - يقر مجلس الإدارة الخطة الصحية للقرية والبرامج الوقائية والعلاجية التى تتضمنها والتي تعدها اللجنة الفنية المنصوص عليها في المادة السابعة عشرة ويحدد أسلوب تعاون مختلف الأجهزة التنفيذية والشعبية في تنفيذها ودور كل منها .

مادة ٢١ - يتبع في شأن سلطات ومسئوليات مدير المستشفى ماورد في المادة الخامسة وذلك في مجالات نشاط المستشفى القروي .

مادة ٢٢ - يقدم رئيس مجلس الإدارة تقريراً سنوياً للمجلس عن الحالة الصحية للقرية وماتم انجازه من الخطة المقررة واقتراحاته لتطوير الخدمة الصحية في المنطقة .

مادة ٢٣ - يتولى المستشفى القروي تقديم الخدمات العلاجية في حدود الإمكانيات والخبرات الفنية المتاحة به مع تحويل الحالات التى تحتاج إلى تخصصات أو إمكانيات غير متوفرة إلى أقرب مستشفى تتوفر به هذه الإمكانيات .

مادة ٢٤ - يسمح بإجراء العمليات الجراحية بالمستشفى القروي الوارد بيانه (بالملحق رقم ٦) .

مادة ٢٥ - يتولى فريق الأطباء بالمستشفى ومعاونوهم من الفنيين وهيئات التمريض تنفيذ البرنامج الوقائى بالقوى التابعة للمستشفى علاوة على الأعمال العلاجية ويشمل ذلك :

- مكافحة الأمراض الصدرية .

- الصحة المدرسية .

- رعاية الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة .

- مكافحة الأمراض المتوطنة وناقلات الأمراض .

- إصحاح البيئة .

- التريية الصحية .

مادة ٣٩ - يقدم رئيس المجلس تقريراً سنوياً عن الحالة الصحية للقرية ومدى تنفيذ الخطة الصحية ويعرض هذا التقرير على المجلس في أول انعقاده سنوياً .

مادة ٤٠ - يقر مجلس الإدارة الخطة الصحية للقرية والبرامج الوقائية والعلاجية التي تتضمنها وأسلوب تعاون الأجهزة المختلفة في تنفيذها .

مادة ٤١ - يصرح لأطباء المجموعات الصحية والوحدات الصحية الريفية بالكشف على المرضى بالمنازل في غير أوقات العمل الرسمية ويتقاضون نظير ذلك مقابل انتقال ٥٠ قرشاً .

مادة ٤٢ - يتبع في شأن اجتماعات وقرارات المجلس ماورد في المادة الثالثة .

مادة ٤٣ - يشرف المجلس على صندوق تحسين الخدمة بالوحدة .

مادة ٤٤ - تكون موارد صندوق تحسين الخدمة على الوجه الآتي :
(١) مقابل التردد على العيادة الخارجية طبقاً لما هو وارد في المادة ٢٨ من هذه اللائحة .

(ب) التبرعات والهبات التي يقبلها المجلس .

(ج) أي موارد أخرى .

ويتم التصرف في حصيلته الصندوق طبقاً للقواعد الواردة بالمادة (٣٣) من هذه اللائحة .

مادة ٤٥ - يكون لرئيس مجلس الإدارة السلطات الواردة في الملحق رقم (٥) .

ملحق رقم ١

سلطات مجلس إدارة المستشفى في مجال أعمال المخازن والمشتريات وشئون الميزانية وأعمال الحسابات

أولاً : في مجال أعمال المخازن والمشتريات :

(١) التصريح بالشراء بأمر مباشر من الشركات الحكومية المتخصصة في استيراد الأصناف من الخارج إذا كانت هي المستوردة الوحيدة مهما كانت قيمة هذه الأصناف .

(٢) التصريح بشراء الأصناف والاتفاق على تنفيذ الأعمال من طريق الممارسة وتشكيل واعتماد قرارات اللجان الخاصة بعمل الممارسة عن هذه الأصناف أو الأعمال متى كانت القيمة أكثر من ألفي جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه .

(٣) اعتماد نتيجة البت في المناقصات المحلية التي تزيد عن ٢٠٠٠ جنيه (ألفي جنيه) إلى ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه) والمناقصات العامة فيما زاد عن ٢٠٠٠٠ جنيه (عشرين ألف جنيه) .

مادة ٣٣ - تحدد أوجه الصرف في تحسين الخدمة على الوجه الآتي :
(١) صيانة الوحدة ودعم إمكانياتها المادية والدوائية وتعيين العمال الموسمين في حدود ٥٠٪ من الحصيلة .

(ب) مكافأة تشجيعية للأطباء والعاملين ترتبط بمدى تنفيذ البرامج الصحية وتحقيق إنجازات محددة في الخطة الصحية للقرية في حدود ٤٠٪ .

(ج) ١٠٪ لتحسين الخدمة بالمحافظة يخصص لصرف مكافآت للشرفين على الخدمات الصحية في الريف على مستوى الإدارة الصحية بالمركز تحدد بمعرفة مدير عام الشؤون الصحية على ضوء دورهم في تقييم الأعمال وتوجيه وتدريب العاملين .

مادة ٣٤ - يحدد مجلس الإدارة بناء على عرض رئيس المجلس الأطباء والعاملين بالوحدة الذين توزع عليهم المكافآت ونصيب كل منهم بحيث يخص نصف المبلغ المقرر للأطباء والنصف الثاني لباقي العاملين مع ذكر المبررات على ضوء ما جاء بالبند (ب) من المادة (٣٣) ويحدد مدير عام مديرية الشؤون الصحية المكافأة التي تصرف للشرفين طبقاً لما ورد في البند (ج) من المادة (٣٣) .

مادة ٣٥ - تحدد مديريات الشؤون الصحية نظام التحصيل والإيداع والتوريد والصرف والمراقبة المالية بموارد صندوق تحسين الخدمة .

مادة ٣٦ - يكون لمجلس إدارة المستشفى القروي السلطات المنصوص عليها في الملحق رقم (١) بالنسبة لأعمال المخازن والمشتريات والميزانية والحسابات .

ويكون لرئيس مجلس الإدارة السلطات المنصوص عليها في الملحق رقم (٢) .

الباب الثالث

في شأن المجموعات الصحية والوحدات الصحية الريفية

مادة ٣٧ - يشكل بقرار من المحافظ مجلس إدارة لكل مجموعة صحية أو وحدة صحية ريفية تمثل فيه الأجهزة الشعبية والتنفيذية بالقرية والأطباء العاملين في الوحدة .

مادة ٣٨ - يشكل مجلس الإدارة بقرار من المحافظ وبناء على عرض مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة على الوجه الآتي :

- أقدم الأطباء ، رئيساً .
- الأطباء وأطباء الأسنان العاملون بالوحدة .
- عضو من مجلس القرية يرشحه المجلس .
- عضو من الاتحاد الاشتراكي بالقرية ترشحه اللجنة .
- أقدم العاملات بهيئة التمريض .
- أحد العاملين بالوحدة يرشحه رئيس المجلس .
- ويكون للمجلس أمين سر يعينه المجلس .

(١٥) التجاوز عن بعض الثمن أو كله للأصناف المأقذة أو الناقصة إذ اثبتت من التحقيقات ثبوتاً قاطعاً أن الفقد أو التلف نشأ عن طريق سرقة بالاحكام أو السطو أو عن حريق أو سقوط بيان - أو عن عوارض أخرى خارجة عن إرادة صاحب المهدة أو مراقبته إذا زاد على ١٠٠ جنيه ولم يتجاوز ٢٠٠ جنيه .

ثانياً : شئون الميزانية :

(١) الموافقة على مشروع ميزانية المستشفى والحساب الختامى ورقعها لمدير الشؤون الصحية بالمحافظة لعرضها ضمن مشروع ميزانية الشؤون الصحية .

(٢) الترخيص بتجاوز اعتماد أحد البنود في حدود عشر الاعتماد أو ألف جنيه أيهما أكثر بحيث لا يزيد مقدار العشر عن ١٠٠٠٠ جنيه وذلك مقابل وفر يساوى في اعتماد بند آخر من بنود نفس الباب .

(٣) الإشراف على تحصيل الإيرادات الخاصة بالمستشفى والصرف منها على الأوجه المخصصة لها على أن تمسك لها دفاتر مالية مستقلة لرصدها إيرادات ومصروفها على أن تكون هذه الإيرادات خاضعة لرقابة الجهاز المركزى للحسابات .

ثالثاً : أعمال الحسابات :

(١) الترخيص بصرف السلفة المستديمة وزيادتها وخفضها حسب حاجة العمل على أن تحدد قيمتها بصفة نهائية بعد ستة أشهر من تاريخ صرفها على أساس متوسط المنصرف منها شهرياً خلال هذه المدة مضافاً إليها ٥٠٪ منه وذلك بناء على طلب مدير المستشفى .

(٢) الترخيص بصرف سلفة مؤقتة بما يزيد عن ١٠٠ جنيه لغاية ٥٠٠ جنيه .

(٣) الموافقة على تقسيط المبالغ المستحقة على العاملين إذا تجاوزت القيمة ١٢ جنيهاً لغاية ٢٠٠ جنيه أو زادت بحملة التقسيط عن اثني عشر شهراً بحد أقصى ٢٤ شهراً بحيث لا يزيد القسط الواحد المحصوم عن ربع مرتب العامل .

(٤) الترخيص لإصلاح السيارات الحكومية في الورش الأهلية فيما زاد عن ٢٠ جنيهاً وبحد أقصى ٥٠ جنيهاً في الدفعة الواحدة ، ٢٠٠ جنيه في السنة للسيارة الواحدة .

(٤) النظر في قرارات لجان البت بشأن التجاوز عن تأخير صاحب العطاء في تكملة التأمين المؤقت خلال ثلاثة أيام عمل بشرط أن يكون العطاء في صالح الخزانة والنظر في العطاءات غير المصحوبة بالتأمين المؤقت بشرط أن يؤدي التأمين النهائي كاملاً بواقع ١٠٪ مهما كانت قيمة المناقصة ، وكذلك النظر في العطاءات التي ترد عيناتها بعد فتح المظاريف دون أن يترتب على ذلك حقوق لمقدم العطاء إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

(٥) النظر في قرارات لجنة البت بشأن التجاوز عن التأخير في الحالات التي ترد فيها العطاءات المرسله بطريق البريد قبل انتهاء لجنة فتح المظاريف من عملها وبشرط أن يكون التأخير لأسباب خارجة عن إرادة صاحب العطاء وأن يكون العرض المتأخر في صالح الخزانة .

(٦) اعتماد نتيجة المفاوضات في المناقصات العامة في حدود التعليمات .

(٧) اعتماد الترسية على صاحب العطاء الوحيد في المناقصات المحلية والعمامة فيما يزيد على ١٠٠٠ جنيه وفيما يزيد على ٢٠٠٠ جنيه بالنسبة للمناقصات الأغذية وتضاعف هذه الحدود بالنسبة للمناقصات العامة للمعادن .

(٨) الفصل في الخلاف بين رأى لجنة البت ورأى مدير المستشفى .

(٩) البت في طلبات رد ضمانة التأخير فيما لا يزيد عن ٢٠٠٠ جنيه .

(١٠) اعتماد قبول توريد الأصناف المخالفة للواصفات عندما تزيد المخالفات عن ١٠٪ مع توقيع الغرامة .

(١١) التأمين على بعض ممتلكات الحكومة ومشترياتها في حالة الضرورة بعد موافقة مديرية الشؤون الصحية .

(١٢) التصريح بشراء كتب من تأليف موظفى الحكومة واستخدامها أو تكليفهم بالقيام بأعمال فنية كالرسم والنحت والتصوير . . الخ أو شراء هذه الأعمال الفنية منهم مباشرة أو من المكتبات الموردة بها وذلك بالنسبة لما تزيد قيمتها عن ٢٥ جنيهاً لغاية ٥٠ جنيهاً .

(١٣) التصريح ببيع الأصناف باستثناء - عن طريق الممارسة لا عن طريق المزاد العلنى فيما زاد عن ٥٠٠ جنيه .

(١٤) تقرير ما يلزم بخصوص الأصناف التي عرضت للبيع بالمزاد العلنى أكثر من مرة دون جدوى في الحالات التي تزيد فيها قيمة الأصناف عن ألفي جنيه .

- (٢) تنفيذ الميزانية بعد اعتمادها تأييداً من حيث التحصيل والصرف وذلك تحت إشراف مجلس إدارة المستشفى .
- (٣) الصرف في حدود الاعتمادات المخصصة للمستشفى لكل بند من بنود ميزانيتها .
- (٤) الترخيص بتوزيع المبالغ المعتمدة لكل بند على أنواعه دون استئذان حسب الاحتياجات الفعلية للمستشفى بشرط عدم تجاوز الاعتماد المقرر لكل بند .

ثالثاً : أعمال الحسابات :

- يكون لمدير المستشفى السلطات المخولة لرئيس المصلحة في الأئحة المالية للميزانية والحسابات والأئحة بدل السفر ومصاريف الانتقال فيما لم يرد به نص في هذه الأئحة وعلاوة على ذلك تكون له السلطات الآتية :
- (١) الصرف من السلفة المستديمة لغاية ١٠ جنيهات في الدفعة الواحدة .
- (٢) الترخيص بإصلاح السيارات الحكومية في الورش الأهلية في حدود ٢٠ جنيه في الدفعة الواحدة بخد أقصى ١٠٠ جنيه في السنة للسيارة الواحدة .
- (٣) توقيع الشيكات الصادرة والواردة توقيعاً أول مع رئيس الوحدة الحسابة أو المسئول المالي للوحدة .
- (٤) اعتماد الاعلانات التي تنشر في الصحف
- (٥) الترخيص بصرف سلفة مؤقتة في حدود مائة جنيه في كل حالة .
- (٦) الموافقة على صرف مصاريف نقل الحث بالسكة الحديد والسيارات بالنسبة للعاملين بالمستشفى .
- (٧) التصريح بصرف المتبقى من المبالغ المودعة على ذمة العلاج بأجروقت خروج المريض من المستشفى وذلك على أساس توريد المبالغ المحصلة لإيصالات معتمدة كإمانة ثم تسوية الحساب عند خروج المريض وصرف المتبقى .

ملحق رقم ٣

أولاً - تحدد أوصاف درجات الإقامة بالأسرة المخصصة للعلاج الاقتصادي على النحو التالي :

- (١) الدرجة الأولى : غرفة بسرير واحد بحمام خاص أو مشترك .
- (٢) الدرجة الثانية : غرفة بسريرين وحمام خاص أو مشترك .
- (٣) الدرجة الثانية المنخفضة : غرفة بها من ٤ - ٦ أسرة .

ثانياً - أجور العلاج بالأقسام الداخلية :

(١) الأجور اليومية للإقامة بالأقسام الداخلية :

- الدرجة الأولى : جنيه و ٢٠٠ مليم .
- الدرجة الثانية : ٨٠٠ مليم .
- الدرجة الثانية المنخفضة : ٦٠٠ مليم .
- وتشمل هذه الأجور الإقامة والخدمة وأجرة حجرة العمليات .

ملحق رقم ٢

سلطات مدير المستشفى في مجال المخازن والمشتريات والمناقصات والمزايدات وشئون الميزانية وأعمال الحسابات

أولاً : في مجال المخازن والمشتريات والمناقصات والمزايدات :

يكون لمدير المستشفى سلطة رئيس المصلحة الواردة في الأئحة المناقصات والمزايدات والأئحة المخازن والمشتريات الحكومية ، وعلى وجه الخصوص السلطات الآتية :

- (١) التصريح بشراء الأصناف وتنفيذ الأعمال بالأمر المباشر لغاية ٢٠٠ جنيه بشرط أن يبين في المستندات الأسباب التي دعت إلى ذلك .
- (٢) التصريح بشراء الأصناف أو الاتفاق على تنفيذ الأعمال عن طريق الممارسة وتشكيل واعتماد قرارات اللجان الخاصة بعمل الممارسة عن هذه الأصناف أو الأعمال متى كانت القيمة تزيد عن ١٠٠٠ جنيه .
- (٣) التصريح بشراء الأصناف وتنفيذ الأعمال بطريق المناقصة المحلية فيما تزيد قيمته عن ١٠٠٠ جنيه ولا تتجاوز ٥٠٠٠ جنيه .
- (٤) اعتماد نتيجة البت في المناقصات المحلية لغاية ٢٠٠٠ جنيه وكذا في المناقصات العامة لغاية ٢٠,٠٠٠ جنيه .
- (٥) تقصير مدة النشر عن المناقصات العامة المعادة إلى خمسة عشر يوماً بدلاً من ثلاثين يوماً .
- (٦) التصريح بشراء الكتب من تأليف موظفي الحكومة ومستخدميها أو تكليفهم بالقيام بأعمال فنية كالرسم والنحت والتصوير . . . الخ أو شراء هذه الأعمال الفنية منهم مباشرة أو من المكتبات المودعة بها وذلك لغاية ٢٥ جنيه .
- (٧) الفصل في الخلافات التي تحصل بين المورد ولجنة الفحص الخاصة بعدم مطابقة الأصناف للوصفات أو العينات المعتمدة .
- (٨) التصريح ببيع الأصناف الغير صالحة للاستعمال أو الأصناف التي يخشى عليها من التلف بعد بحث أسباب بقاء هذه الأصناف بدون استعمال .

(٩) التصريح باستثناء بيع الأصناف عن طريق الممارسة لغاية ٥٠٠ جنيه .

(١٠) التجاوز عن بعض الثمن أو كله للأصناف العاقدة أو الناقدة إذا ثبت من التحقيقات ثبوتاً قاطعاً أن التلف نشأ عن سرقة بالاكراه أو بالسطو أو من طريق حريق وسقوط مبان أو عوارض أخرى خارجة عن إرادة صاحب البهدة أو مراقبه بما لا يتجاوز مائة جنيه .

ثانياً : شئون الميزانية :

مع مراعاة وجوب تنفيذ ما جاء بالمادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ يختص مدير المستشفى بما يلي :

(١) إعداد مشروع ميزانية المستشفى والحساب الختامي وهرضة على مجلس الإدارة .

لم يم

حشو الصرس أو السن	٣٠٠
علاج اللثة (عن كل زيادة أو الغيار)	٥٠
طقم كامل للأسنان (علوى وسفلى)	٤
نصف طقم أسنان	٢
تركيب سنة واحدة	٣٠٠
تصليح طقم للقطعة	١٥٠
تركيب من ٣ - ٥ أسنان	١
تركيب من ٦ - ١٠ أسنان	١ ٥٠٠
المشابك المعدنية	مجانا

بالنسبة هذه الحالات تحصل رسم الكشف من المريض على أن يعفى من دفع رسم العلاج من هذه الزيارة الأولى فقط - وذلك عن الخلع وعلاج اللثة أما الحشو فيحصل منه الرسم المقرر وعند تردد المريض للخلع المتكرر أو علاج اللثة يحصل منه رسم العلاج المقرر فقط وحتى انتهاء علاجه .

رابعا : - أجور الفحص والدواء بالأقسام الداخلية والعيادات

الخارجية :

(١) أجور الفحص بالأشعة :

لم يم

فيلم كبير	١
فيلم متوسط	٧٥٠
فيلم صغير	٥٠٠
لخص نظري بالأشعة	٥٠٠

ولا يشمل ذلك ثمن المادة الملونة التي تحصل حسب التسعيرة وفق الحالات التي تستلزم عملاً أكثر من فيلمين يخفض الثمن لكل فيلم آخر بمقدار ٥٠٪

(٢) أجرة رسم القلب

(٣) أجور العلاج بالكهرباء والأشعة والتدليك :

لم يم

علاج بالكهرباء أو بالأشعة القصيرة أو فوق البنفسجية	٢٥٠
جلسة بالأشعة العميقة	٥٠٠
جلسة الصدمات الكهربائية	٥٠٠
تدليك	٢٥٠

(٤) أجور الفحوص المعملية :

تحصل طبقاً للقرار الوزاري رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٣ (مرفق صورته)

(٥) أجور الدواء :

لم يم

الأدوية المحضرة	١٠٠
الأدوية الجاهزة	٥٠
ناقص عن التسعيرة	٥٠

(٢) أجور العمليات :

نوع العملية	الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثانية المنخفضة
عمليات كبرى	١٠ جنيه	٨ جنيه	٦ جنيه
عمليات متوسطة	٨ جنيه	٦ جنيه	٤ جنيه
عمليات صغرى	٦ جنيه	٤ جنيه	٢ جنيه

أما العمليات الدقيقة التي تحتاج لخبرة خاصة فتقدر أجورها بضعف الأجر المقررة للعمليات الكبرى الموضحة عالياً وتشمل هذه الأجر زيارات الجراح لريض أثناء إقامته بالمستشفى ويحدد نوع العمليات حسب كشف بيان العمليات الجراحية المرفق .

(٣) أجور زيارات الأطباء للحالات التي لا تحتاج لإجراء عمليات

جراحية :

لم يم

- زيارات الطبيب لمرضى الدرجة الأولى ٤٠٠ يومياً

- زيارات الطبيب لمرضى الدرجة الثانية ٢٠٠ يومياً

- زيارات الطبيب لمرضى الدرجة الثالثة المنخفضة ١٠٠ يومياً

وتقدر أجور الاستشارات للأطباء من الخارج بضعف هذه الأجر .

ثالثاً - أجور العلاج باقساط العيادة الخارجية :

لم يم

(١) رسم الكشف ١٠٠

(٢) العمليات :

عملية بخدر عام ٥٠٠

عملية بخدر موضعي ٢٥٠

القيارات :

غبار كبير ١٠٠

غبار صغير ٥٠

(٤) الحقن :

حقنة بالوريد ٥٠

حقنة بالعضل ٣٠

(٥) البذل :

بطن أو صدر أو نخاع أوركية ٢٥٠

أجور علاج الأسنان :

خلع ضرس دائم ١٠٠

خلع ضرس لبني ٥٠

خلع ضرس جراحى وعمليات صغرى ٥٠٠

بيان العمليات الجراحية

كشك	عمليات صغيرة	عمليات متوسطة	عمليات كبرى	عمليات دقيقة
طهارة . نحاريح . أورام سطحية . استخراج أجسام غريبة .	فيلة . دوالي . بواسير شرجية أو شرخ . بواسير شرجية . استئصال أورام جلدية بالأقسام الداخلية . درنقة تجمعات صديدية .	فتق أربي أو نخذي . جوير عادي . بواسير شرجية . مرتفعة أو منشية . خصية معلقة . استئصال الزائدة الدودية . دوالي خصية . سقوط جزئي بالشرج .	جوير كبير أو أسمنى . استئصال جذري للثدي . عمليات تجميل كبيرة . فتق سرى أو جراحی كبير . عمليات على المرارة . عمليات فتح بطن لاصابات أو احتباس وتزيف أو زائدة مصحوبة بمضاعفات . عمليات الفتق المرتجع . استئصال أورام خبيثة . ترينة . عمليات المعدة والأمعاء والقولون .	<u>جراحة عامة :</u> جراحات على المخ والنخاع الشوكي . جراحات القلب أو الرئتين . جراحات تليف الكبد . جراحات تحتاج لفتح الصدر والبطن . جراحات تصلب القنوات الصفراوية . جراحات استئصال كامل للأورام الخبيثة بالرقبة . جراحات عمليات على الأوعية الدموية .
	تجسيم أطراف . تصلب كسور بسيطة . تصلب خلع . بتر أصابع .	استئصال زكروز - تصلب كسور - مضاعفة بتر أطراف . عمليات عظام معوجة تجسيم جاكنه أو بنطلون .	تثبيت العظام بمسامير أو صفائح . توقيع عظام وتصلب الكسور بالعمليات نقل أو توصيل أو تار بالعمليات المفاصل .	<u>جراحة عظام :</u> عمليات على العمود الفقري الحرقفي . بتر عن مفصل الحوض أو عن مفصل الكتف .
منظار مثانة . قسطرة حالب . توسيع مجرى البول .	درنقة الكلى . استئصال في الحبل المنوى . توصيل الحالب بالجفد أو القولون .	استئصال جزئي أو كلي للكلى . استخراج حصوات من الكلية . استخراج حصوات حالب . استئصال ضيق بالحالب . استئصال جزئي للمثانة . استئصال برستانه . استئصال ناصور بولي .	<u>جراحة مسالك بولية :</u> استئصال كلي للمثانة مع ترقيع المثانة . استئصال جزئي من الحالب مع ترقيع من الأمعاء الدقيقة . تصلب تشوهات خليقة .	

كشك	عمليات صفرى	عمليات متوسطة	عمليات كبرى	عمليات دقيقة
كى . استئصال بلموس . مس .	تحت رحمى . تفريغ رحمى بسبب إجهاض . تفخ . تفريغ يدوى فى المشيمة . تصليح تمزق العجان .	تهيئت الرحم . رفو جزئى للمهبل . مباشرة ولادة عصرة . مباشرة ولادة طبيعية . نواشير مهبلية مثنائية أو شرجية . كيس باثولوجى . عمليات على عنق الرحم .	استئصال كلى أو جزئى للرحم . استئصال أورام رحم أو مبيض . رفو كامل لسقوط رحمى . مهبل . عمليات قيصرية . حمل خارج الرحم . عمليات على البوقين .	تساء وولادة : استئصال تام للرحم (فريم) .
	زوائد أنفية . درنقة الأنف الداخلية . بذل الجيوب الأنفية . بذل الجيوب الأنفية . استخراج أجسام غريبة .	استخراج جسم غريب من القصبة الهوائية . عمليات الحاجز الأنفى . استئصال اللوزتين بالتشريح . شق القصبة الهوائية .	استئصال أورام بالحنجرة . عمليات على التثا الحلقى . عمليات تجميل الأنف .	أنف وأذن وحنجرة : استئصال حنجرة كامل . تصليح طبلة . عمليات الصمم .
	دمل . إزالة شعرة استئصال رايش من القرنية والملتحمة . كيس غضروفى . كلازيون . عمليات صفرى لحبيبات التراكوما . جنيه بالعبادة الخارجية .	شعرة وعمليات الجفون الأخرى . كيس دمعى تفريغ العين . استئصال غضروف . الأولى الثانية الثالثة ٣ ٥ ٦	كتاركت جلوكوما حول . كشك قزحية ١٠ (عشرة جنبيات) .	الرمس : الانفصال الشبكي . ترقيع القرنية جسم غريب بالمقلاة ٢٠ جنبيات .

ثانيا : أعمال الحسابات :

- (أ) الصرف من السلفة المستديمة لغاية خمسة جنيهات في الدفعة الواحدة .
 (ب) الترخيص بإصلاح السيارات الخاصة بالوحدة في الورش الأهلية في حدر د ١٠ جنيهات في الدفعة الواحدة وبحد أقصى ٥٠ جنيه في السنة .
 (ج) التصريح بصرف المتبقي من المبالغ المودعة على ذمة العلاج بأجر وقت خروج المريض .

ثالثا : شئون الميزانية :

- يكون لكل وحدة ميزانية خاصة فرعية وحساب مالي منفصل يشمل جانب من الإيرادات فيه نصيب المجموعة من إعانة الشئون الصحية .
 ويكون لرئيس مجلس الإدارة السلطة الآتية :

- (أ) إعداد مشروع ميزانية المجموعة والحساب الختامي وعرضه على مجلس الإدارة .
 (ب) تنفيذ الميزانية بعد اعتمادها نهائيا من حيث التحصيل والصرف وذلك تحت إشراف مجلس الإدارة .
 (ج) الصرف في حدود الاعتمادات المخصصة للوحدة من كل بند من بنود الميزانية .
 (د) الترخيص بتوزيع المبلغ المعتمد لكل بند على أنواعه دون استئذان حسب حاجة العمل بشرط عدم تجاوز الاعتمادات بكل بند .

ملحق رقم ٦

العمليات المتوسطة :

فتق أربي غير مرتجع وغير مختق .
 قبله مائة .

دوالي بالحصية .

بواسير شرجي .

ناسور شرجي .

حالات التهاب الزائدة الدودية الحادة .

الولادات الطبيعية والولادات المتعمرة التي لا تحتاج لاختصاصي توليد .

شق القصبه الهوائية عند الضرورة القصوى

تصليح تمزق العجان .

تفريغ رخي بسبب إجهاض

العمليات الصغرى :

تجيبس أطراف .

تصليح الكسور البسيطة .

استئصال أورام سطحية .

درفنة تجمعات صديدية .

بتر أصابع .

فتح خراج .

خياطة جروح .

ختان .

تصليح خلع .

استخراج أجسام غريبة .

توسيع مجرى البول .

ملحق رقم ٤

أجور العلاج الاقتصادي (العلاج بأجر رمزي) بوحدات الأمراض الصدرية ودور الاستشفاء النفسي

أولا : تحدد أوصاف درجات الإقامة بالأسرة المخصصة للعلاج الاقتصادي على النحو التالي :

- (١) الدرجة الأولى : غرفة بسرير واحد بمحمام خاص .
 (٢) الدرجة الثانية : غرفة بسريرين ومحمام خاص أو مشترك لفرقتين .
 (٣) الدرجة الثانية المنخفضة : غرفة بها من ٣ - ٤ أسرة .
 ثانيا : أجور العلاج الشامل بالأقسام الداخلية بالمستشفيات :

(١) الدرجة الأولى : جنيه و ٢٠٠ مليم يوميا

(٢) الدرجة الثانية : ٨٠٠ مليم يوميا

(٣) الدرجة الثالثة : ٦٠٠ مليم يوميا

وتشمل هذه الأجور الإقامة والخدمة وجميع أنواع الفحوص والعلاج الطبي والجراحي والدواء وغير ذلك من احتياجات العلاج .

ثالثا : أجور العلاج بمستوصفات الصدر :

- (١) الكشف ويشمل الفحوص بالأشعة الجموعية ... ٣٥٠ مليم
 (٢) رسام القلب ... ١٠٠ جنيه
 (٣) فيلم الأشعة للصدر ... ١٠٠ جنيه
 (٤) الأدوية المحضرة ... ١٠٠ مليم
 (٥) الأدوية الجاهزة ... ٥٠ / ناقص عن التسعيرة الجبرية .
 (٦) أجر الفحص للمريض التردد ١٠٠ مليم عن كل كشف وإذا احتاج لأشعة جموعية يضاف ٢٥٠ مليم .

رابعا : أجور الكشف بسيارات الفحص الجموعي بالأشعة التابعة

لوحدات المكافئة الجماعية للدور بالمحافظات :

عن كل عامل بإحدى الشركات المتعاقدة ... ٢٥٠ مليم

ملحق رقم ٥

اختصاصات رئيس مجلس إدارة المجموعة الصحية أو الوحدة الربوية

أولا : أعمال المخازن والمشتريات :

(أ) التصريح ببيع وشراء الأصناف أو تنفيذ الأعمال بالأمر المباشر في حدود عشرة جنيهات بشرط أن يبين في المستندات الأسباب التي دعت لذلك .

(ب) التصريح ببيع الأصناف أو الاتفاق على تنفيذ الأعمال عن طريق الممارسة وتشكيل اللجان الخاصة بالممارسة واعتماد قراواتها عن هذه الأصناف والأعمال إذا كانت القيمة لا تزيد عن خمسين جنيها .

(ج) التصريح بشراء الأصناف أو الاتفاق على تنفيذ الأعمال بطريق المناقصة لغاية مائة جنيه ويضاعف المبلغ بالنسبة لمناقصات الأغذية بعد موافقة مجلس الإدارة .